مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 12 ديسمبر 2023

/ mbashir

إس أند بي جلوبال بلاتس: شركات الشحن تتجنب عبور البحر الأحمر بعد الهجمات، وتراقب حركة المرور في قناة السويس

(إقليمي ودولي . إس أند بي جلوبال بلاتس)

نشر موقع إس أند بي جلوبال بلاتس تقريرًا أعدته كلوديا كاربنتر حول الاضطرابات التي يشهدها البحر الأحمر بعد هجمات الحوثيين وتأثير ذلك على الشحن البحري وحركة المرور في قناة السويس.

تقول الكاتبة إن شركات الشحن تقوم بتحويل مسارها من العبور عبر الشرق الأوسط وتراقب أي علامة على زيادة حركة المرور في قناة السويس، وسط تزايد الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن مؤخرًا، مع تعزيز المزيد من الخطوات الأمنية لضمان سلامة الطواقم.

ويتجنب بعض شركات الشحن المنطقة تمامًا ويختارون بدلًا من ذلك العبور حول إفريقيا، وهذا يضيف حوالي أسبوعين إلى رحلاتهم ويزيد من الانبعاثات، حسبما قال ديفيد لوسلي، الأمين العام لمجموعة بيمكو لصناعة الشحن، في 10 ديسمبر على هامش مؤتمر حول مستقبل الشحن عقد في متحف المستقبل في دبي.

وتصاعدت المخاطر التي تهدد الشحن البحري في البحر الأحمر ومنطقة باب المندب - التي يمر عبرها حوالي 10% من تدفقات النفط العالمية المنقولة بحرًا- في أعقاب الحرب بين إسرائيل وحماس بعد أن أعرب الحوثيون المدعومين من إيران في اليمن عن دعمهم لحركة حماس.

قناة السويس

وتطرّق التقرير إلى أن شركات الشحن تراقب في الوقت نفسه أيضًا أي دليل على مزيد من الازدحام في قناة السويس، والتي تعبر منها 19 ألف سفينة كل عام.

وقال الكابتن راجالينغام سوبرامانيام، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة ميسك الماليزية، في مقابلة في منتدى الشحن في 10 ديسمبر، إن تأثير الهجمات على قناة السويس سيكون مصدر قلق للجميع. وأضاف: «لا ينبغي أن يكون الازدحام هو الشاغل الرئيس. همنا الأساسي هو سلامة وأمن الطواقم. ويجب أن يكون حق المرور هو الأولوية ويجب أن يحميه الجميع».

ونقل الموقع عن بود دار، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة للسياسة البحرية والشؤون الحكومية في أم أس سي ميديتريان شيبينج، قوله «إننا نراقب الوضع بعناية شديدة. إننا نلاحظ بشكل خاص طبيعة الهجمات الأخيرة التي قد تكون أو لا تكون لها علاقة مباشرة بما اعتقدنا أنها الأهداف المقصودة. ليس هناك شك في أنها سيكون لها بعض التأثير إلى جانب الاعتبارات العملياتية لقناة السويس».

وأضاف أن كيفية تأثير الهجمات على التأمين البحري «لا يزال سؤالًا مفتوحًا. وعلينا أن نراقب ذلك في المستقبل».

أفريكا ريبورت: السيسي يستعد لتحقيق انتصار أجوف في الانتخابات

الرئاسية

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

نشر موقع أفريكا ريبورت تقريرًا يسلط الضوء على التوقع الواسع لفوز السيسي في الانتخابات الجارية والذي وصفه الموقع بالانتصار الأجوف.

وقال الموقع الفرنسي إن من المتوقع على نطاق واسع أن يتولى قائد الجيش السابق، الذي يتولى السلطة منذ عام 2014، فترة ولاية ثالثة.

ومع دخول الانتخابات المصرية يومها الثاني، قامت الحكومة والأحزاب السياسية المؤيدة للدولة بحشد الناخبين للذهاب إلى صناديق الاقتراع وسط اللامبالاة تجاه ما يعتبرونه انتخابات غير تنافسية وقد جرى الفوز بها بالفعل.

ويعتقد عديد من الناخبين أن الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، الذي يحظى بدعم واسع النطاق من أجهزة الدولة والنخب الاقتصادية، قد حصل بالفعل على فترة ولاية ثالثة ستبقيه في السلطة حتى عام 2030.

واشنطن بوست: إسرائيل استخدمت ذخائر الفسفور الأبيض أمريكية الصنع في الهجوم على لبنان

(أمني وعسكري . واشنطن بوست)

كشف تقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست أن إسرائيل استخدمت ذخائر الفوسفور الأبيض أمريكية الصنع في إحدى غاراتها في جنوب لبنان.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن إسرائيل استخدمت ذخائر الفسفور الأبيض التي زودتها بها الولايات المتحدة في هجوم أكتوبر في جنوب لبنان، والذي أدى إلى إصابة تسعة مدنيين على الأقل، فيما تقول جماعة حقوقية إنه يجب التحقيق في هذا السلوك باعتباره جريمة حرب، وفقًا لتحليل صحيفة واشنطن بوست لشظايا القذيفة التي عثر عليها في قرية لبنانية صغيرة.

وقال سكان إن أحد صحفيي واشنطن بوست عثر على بقايا ثلاث قذائف مدفعية عيار 155 ملم أطلقت على قرية الديرة، بالقرب من حدود إسرائيل، مما أدى إلى حرق أربعة منازل على الأقل.

وتنتج القذائف، التي تطلق أسافين مشبعة بالفسفور الأبيض الذي يحترق في درجات حرارة عالية، دخانًا متصاعدًا لإخفاء تحركات القوات أثناء سقوطها بشكل عشوائي على منطقة واسعة.

ويمكن أن تلتصق محتوياته بالجلد، مما قد يسبب حروقًا مميتة وأضرارًا في الجهاز التنفسي، وقد يكون استخدامه بالقرب من المناطق المدنية محظورًا بموجب القانون الإنساني الدولي.

ومن بين المصابين التسعة في الهجوم الإسرائيلي على الديرة، دخل ثلاثة على الأقل إلى المستشفى، أحدهم ظل لعدة أيام.

وتشير الصحيفة إلى أن رموز الإنتاج الموجودة على القذائف تتطابق مع التسميات التي استخدمها الجيش الأمريكي لتصنيف الذخائر المنتجة محليًا، والتي تظهر أنها صنعت في مستودعات الذخيرة في لويزيانا وأركنساس في عامي 1989 و1992.

وهذه الأسلحة جزء من أسلحة عسكرية أمريكية بمليارات الدولارات تتدفق إلى إسرائيل كل عام، والتي غذت الحرب الإسرائيلية على حماس في قطاع غزة، والتي بدأت بعد هجوم 7 أكتوبر.

بعد نشر هذه القصة، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي يوم الاثنين إن الإدارة قلقة بشأن استخدام ذخائر الفسفور الأبيض وأنها ستطرح أسئلة لمحاولة معرفة المزيد.

ويواجه تسليح بايدن لإسرائيل رد فعل عنيف مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين في غزة.

وورلد بولتيكس ريفيو: الحرب بين إسرائيل وحماس يمكن أن تعرقل تطوير الغاز في شرق البحر المتوسط

(إقليمي ودولي . وورلد بوليتكس ريفيو)

نشرت مجلة وورلد بولتيكس ريفيو تقريرًا للكاتب جوشوا كراسنا يستعرض تداعيات الحرب في غزة على آفاق تطوير قطاع الغاز في شرق البحر المتوسط.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أنه وبالإضافة إلى التكلفة البشرية للحرب في غزة، يفرض الصراع أيضًا تحديات واضحة على نظام الطاقة الإقليمي الذي نشأ في شرق البحر المتوسط على مدى العقد الماضي.

وفي ذلك الوقت، كانت مياه شرق البحر المتوسط بمثابة مرتع لتطوير الغاز البحري. وبدأت الشركات الغربية الكبرى في استخراج وتصدير الغاز الطبيعي من الحقول المكتشفة قبالة إسرائيل ومصر. كما اكتُشفت حقول الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، رغم أنها لم تُستغل بعد. وبدأ لبنان التنقيب عن الغاز على حدوده البحرية المتفق عليها مؤخرًا مع إسرائيل، رغم أن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، ساهمت عائدات الغاز في دفع التنمية الاقتصادية في البلدان التي بدأت في استغلال احتياطياتها. كما ساهم تطوير هذه الحقول في توسيع نطاق التعاون الإقليمي، وخاصة بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان.

وفي حين أن الغاز الطبيعي المسال من شرق البحر المتوسط لا يشكل حتى الآن جزءًا مهمًا جدًا من مزيج الطاقة الأوروبي، إلا أنه أحد المصادر القليلة المتوقع زيادتها في السنوات القادمة: في يونيو 2022، وقعت مصر وإسرائيل مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز صادرات الغاز.

وأوضح الكاتب أن الحرب بين إسرائيل وحماس قد عطلت بالفعل النظام البيئي للطاقة في شرق البحر المتوسط، ويمكن أن يكون لها آثار طويلة المدى على التطوير والتنمية المستقبلية لحقول الغاز في المنطقة. ويؤدي الصراع إلى حالة من عدم اليقين قد تثبط المزيد من الاستثمار والتعاون الإقليمي في هذا المجال.

ذا ناشيونال انترست: الطريق إلى الانتشار النووي في الشرق الأوسط

(أمني وعسكري . ناشيونال إنترست)

نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست مقالًا للكاتب إريك بوردنكيرشر يتحدث عن مخاطر فرض عقوبات على السعودية بسبب سجلها الحقوقي وما قد يحمله ذلك من تبعات على خططها للتسلح النووي.

ويقول الكاتب إن قرار مجلس الشيوخ رقم 109، الذي صاغه عدد من أعضاء المجلس، يجب أن يُسحب بشكل دائم. ويمثل القرار أحدث محاولة في الكونجرس لإصلاح العلاقات مع المملكة العربية السعودية وإنهاء التدخل الأمريكي في اليمن. ومع ذلك، فإن إعادة التنظيم المستمر لكيفية إصلاح العلاقات وإنهاء التدخل هو مسعى لا طائل منه وينذر بمبادرة أخرى كارثية للسياسة الخارجية للكونجرس في الشرق الأوسط.

وبعد اعتمادها، يطلب القرار معلومات حول ممارسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية من وزير الخارجية. وإذا أظهرت المعلومات المطلوبة أن المملكة تنتهك حقوق الإنسان (وهي نتيجة حتمية)، فيجب على الولايات المتحدة رفض المساعدة الأمنية. وسوف يستلزم رفض المساعدة الأمنية إنهاء المساعدة الأمريكية للتدخل الذي تقوده السعودية في اليمن.

تحفيز الانتشار النووي

ويلفت الكاتب إلى أن أعضاء مجلس الشيوخ الذين قادوا القرار لا يستطيعون تقدير التعقيدات في الشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن هوسهم بمعاقبة السعودية وتصحيح قضية ثانوية في السياسة الخارجية (دعم الولايات المتحدة للتدخل السعودي في اليمن) يعميهم عن اهتمامات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية الأكبر والأكثر إلحاحًا.

ويضيف الكاتب أن إنهاء الدعم الأمريكي للتدخل الذي تقوده السعودية في اليمن يزيد من احتمال حدوث سيناريوهات كارثية؛ فهو يعادي الديناميكيات المتقلبة في الشرق الأوسط من خلال تحفيز انتشار القدرات النووية. ويهدد انتشار القدرات النووية في الشرق الأوسط أمن الولايات المتحدة، ويقوض المصالح الأمريكية، ويزعزع استقرار المنطقة، ويضع الاقتصاد الدولي على شفا الهاوية.

يعود الارتباط بين دعم المملكة في اليمن وانتشار القدرات النووية إلى عام 2015 عندما كان الرئيس أوباما في المراحل النهائية من التفاوض على خطة العمل المشتركة، المعروفة أكثر باسم الاتفاق النووي الإيراني.

قلق سعودي

ويشير الكاتب إلى أن محاولة إدارة أوباما للتوصل إلى تسوية بشأن طموحات إيران النووية أدت إلى زيادة المخاوف السعودية من التخلي عن المملكة وزيادة الشعور بالضعف في الرياض. ورأت المملكة أن خطة العمل الشاملة

المشتركة هي تقارب فعلي بين إيران والولايات المتحدة، وبالتالي خيانة لحليف عمره ثمانية وسبعون عامًا.

وتعتقد السعودية أن النظام الإسلامي في إيران يشكل تهديدًا وجوديًا للمملكة وقوة إقليمية مزعزعة للاستقرار. وتمثل الأيديولوجية الثورية للنظام الإيراني وسعيه للحصول على القدرات النووية - البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم – مؤشرات على هذا الخطر؛ ومن مظاهره دعم الميليشيات التي تزعزع استقرار المنطقة.

وفي الأشهر التي سبقت التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة، هددت السعودية ودول عربية أخرى بمطابقة قدرات التخصيب النووي المقدمة لإيران بموجب الصفقة المقترحة. ولتأمين خطة العمل الشاملة المشتركة مع منع انتشار القدرات النووية وتهدئة مخاوف السعودية، التزم الرئيس أوباما بمواصلة دعم المملكة والدفاع عنها. ووفقًا لأوباما فإن الحماية التي تقدمها واشنطن باعتبارنا شريكًا لدول الخليج تشكل رادعًا أكبر يمكن لهذه الدول أن تأمل في تحقيقه من خلال تطوير مخزونها النووي.

وتعد المشاركة الأمريكية المحدودة في التدخل الذي تقوده السعودية في الحرب الأهلية اليمنية أحد جوانب هذا الالتزام بحماية المملكة. وتعتقد المملكة أن تدخلها حاسم لإحباط التهديد الإيراني على حدودها الجنوبية.

وبالتالي، وحسب ما يرى الكاتب، فإن الديناميكيات الجيوسياسية في الخليج تُظهر أن تمرير القرار 109 من شأنه أن يولد تداعيات كبيرة، موضحًا أن سحب التزام الولايات المتحدة بالحماية في اليمن يزرع المزيد من عدم الثقة في المملكة، الأمر الذي قد يدفع المملكة للسعي إلى وسائل بديلة تعزز أمنها الخاص، ومن تلك الوسائل التفكير في مواجهة إيران النووية بخطوات مماثلة.

ويختم الكاتب مقاله بالقول إن قرار الكونجرس ومحاولة رعاته لإصلاح العلاقات وتصحيح قضية ثانوية في السياسة الخارجية الأمريكية هو قرار قصير النظر. وهو في الواقع يزيد من تعقيد البيئة الجيوسياسية الصعبة. ومن شأن تمرير القرار أن يجعل المؤيدين متواطئين باعتبارهم نذيرًا لشرق أوسط ممهد للانتشار النووي. ولذلك، يجب سحب القرار 109 بشكل دائم.

هآرتس: في نموذج غزة الجديد، مصر تختار أخذ مقعد خلفي في استراتيجية ما بعد الحرب

(إقليمي ودولي . هآرتس)

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تحليلًا للكاتب تسفي بارئيل ينظر في طبيعة الدور المصري في مستقبل غزة وسط مساعي السيسي لتنفيذ إصلاحات اقتصادية.

ويقول الكاتب إن السيسي يسعى إلى تسريع سلسلة من الإصلاحات الحيوية لإنعاش الاقتصاد المصري الغارق في أزمة اقتصادية.

لكن خطط غزة بعد الحرب التي نوقشت بين إسرائيل والولايات المتحدة قد تعرض خططه للخطر.

ويلفت الكاتب إلى الانتخابات الجارية في مصر والتي من المتوقع على نطاق واسع أن يفوز فيها السيسي بولاية ثالثة.

ويتحدث الكاتب عن الدور المتغير لمصر في العلاقات بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية التي تتخذ من غزة مقرًا لها.

في جولات الصراع السابقة بين إسرائيل وحماس، لعبت مصر دورًا مركزيًا في التوسط في وقف إطلاق النار والتفاوض على شروط التفاهم.

ومع ذلك، وفقًا للكاتب، يبدو أن مصر الآن تتراجع خطوة إلى الوراء وتسمح للأطراف الدولية والإقليمية الأخرى بلعب دور أكبر في استراتيجية ومفاوضات ما بعد الحرب بين إسرائيل وحماس.

ويستعرض الكاتب نموذجًا جديدًا محتملًا ظهر في العلاقات بين إسرائيل وحماس، إذ لم تعد مصر تعمل وسيطًا أساسيًا أو وحيدًا. وبحسب التقارير أعطت مصر أطرافًا دولية وإقليمية أخرى مثل الأمم المتحدة وقطر مساحة أكبر للمشاركة بشكل مباشر.

ومن المتوقع أن تشمل أسباب تغيير نهج مصر الرغبة في تجنب الإفراط في لعب أدوار مالية وسياسية، فضلًا عن حساب أن الآخرين يمكنهم تقاسم عبء المشاركة بعد الحرب.

ويثير الكاتب تساؤلات حول ما يمكن أن يعنيه هذا النهج المصري غير المباشر للمضي قدمًا فيما يتعلق بالاستقرار في غزة وإدارة ديناميكيات الصراع المستقبلية بين إسرائيل وحماس.

بلومبرج: فوز السيسي المرجح في الانتخابات يمهد الطريق لخفض قيمة العملة في مصر

(اقتصادي . بلومبيرغ)

استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج الخطوات التي يمكن أن يتخذها السيسي بعد فوزه المتوقع في الانتخابات لإصلاح الاقتصاد المصري المتعثر.

وتقول الوكالة الأمريكية إن المستثمرين على يقين من أنهم يعرفون ما يمكن توقعه من الانتخابات المصرية التي تخلو من منافسة جدية: سيفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي مرة أخرى، ثم سيضطر قريبًا إلى الإشراف على تخفيض مؤلم لقيمة العملة.

ومع توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع في أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، يستعد مديرو الأموال بالفعل لما سيأتي بعد ذلك. ويحظى الاقتصاد المصري المتعثر بدعم بعشرات المليارات من الدولارات من المساعدات من صندوق النقد الدولي وجيرانها الأثرياء في مجلس التعاون الخليجي.

لكن سنداتها الخارجية تشي بوجود ضائقة عانتها مصر خلال معظم العام الماضي، ومن المرجح أن تكون هناك

حاجة إلى مزيد من التخفيضات في قيمة الجنيه لإطلاق المزيد من تمويل الإنقاذ. ولا تزال هناك الكثير من الأسئلة المفتوحة بالنظر لأهمية مصر الإستراتيجية مع احتدام الحرب في قطاع غزة المجاور.

دعم مالي متوقع

وتنقل الوكالة عن عبد القادر حسين، العضو المنتدب في شركة أرقام كابيتال ليمتد في دبي، قوله: «لا أحد يتوقع أي شيء سوى فوز السيسي. وفيما يخص ما سيتبع ذلك، أعتقد أن السوق تتوقع دعم صندوق النقد الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي - وربما حتى دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اعتمادًا على كيفية تطور المأساة في غزة».

ويدرس صندوق النقد الدولي إضافة المزيد من التمويل إلى حزمة مساعداته لمصر، مما قد يؤدي إلى زيادة برنامجه إلى أكثر من 5 مليارات دولار من 3 مليارات دولار المخطط لها. وتعد مصر بالفعل ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين المتخلفة عن السداد.

وتتزايد التكهنات أيضًا بأن مصر سوف تحصل على المزيد من الأموال من الحلفاء العرب في مجلس التعاون الخليجي، وحتى الغرب، ذلك أن دور القاهرة أصبح حاسمًا لإيصال المساعدات إلى غزة وسط حرب إسرائيل في غزة.

تخفيض العملة

ولكن الشرط الأساسي الأكثر أهمية لإطلاق العنان لجزء من رأس المال هذا يتوقف على تخفيف الضوابط المفروضة على سوق الصرف الأجنبي ـ إن لم يكن التحرير الكامل، وفقًا للوكالة.

وفي حين فقد الجنيه نحو نصف قيمته مقابل الدولار منذ مارس 2022، يراهن المتداولون في سوق المشتقات المالية على أن البلاد ستضطر إلى السماح للجنيه بالانخفاض بنسبة 40% أخرى خلال العام المقبل. وهذا من شأنه أن يضع العملة تحت مستوى 50 جنيهًا للدولار، من 30.85 حاليًا.

وقال تشارلز روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في مؤسسة فيم بارتنرز: «بعد فوز السيسي، أفترض انخفاضًا بنسبة 20% ثم تمويلًا أكبر من صندوق النقد الدولي. ومن المحتمل أن يكون هذا إيجابيًا للسندات المصرية المقومة بالدولار - وربما الأسهم أيضًا - إذا اعتبر خفض قيمة العملة المصرية كافيًا لتسوية الأعمال المتراكمة».

وفي السوق الآجلة، ضعف عقد الجنيه لمدة 12 شهرًا لليوم الأول خلال ستة أيام إلى 47.35 جنيهًا للدولار الأمريكي.

وفيما يتعلق بالسندات الخارجية للبلاد، فإن السؤال هو ما إذا كانت مصر قادرة على إنجاز كل ما هو مطلوب لمعالجة الاضطرابات التي تعاني منها الأسواق الاقتصادية والمالية.

وقد ساعد التفاؤل بأن السيسي سيحاول بذل الكثير من الجهد في ارتفاع قيمة العملة خلال الأسبوع الماضي. حتى أن العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون للاحتفاظ بالسندات المصرية المقومة بالدولار بدلًا من سندات الخزانة الأمريكية انخفض إلى ما دون عتبة الألف نقطة أساس التي ينظر إليها على نطاق واسع على أنها مؤشر على الضائقة.

وقال أدريان دو توا، مدير البحوث الاقتصادية للأسواق الناشئة في أليانس بيرنشتاين ومقرها لندن: «لقد كان أداء

/ moasher

السندات المقومة باليورو جيداً على أساس توقع أنه بمجرد تلاشي المخاطر المتعلقة بالانتخابات، سيكون لدى الحكومة المصرية مساحة أكبر للمناورة وسيستجيب صندوق النقد الدولي بالمثل». وأضاف: «نعتقد أن هذا معقول وأن الرهانات الهبوطية عفا عليها الزمن».

وقال دو توا إن الخطر، بطبيعة الحال، هو أن رواية التحول تتلاشى وتنتكس السندات إذا لم تكن هناك متابعة بحلول أوائل عام 2024.

وتقلص العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لامتلاك السندات السيادية المصرية بدلا من سندات الخزانة الأمريكية بمقدار 12 نقطة أساس إلى 960 يوم الاثنين، وفقاً لأسعار مبدئية خلال اليوم من بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه.

إدمان المال الساخن

وتلفت الوكالة إلى أنه وفي قلب المستنقع المالي الحالي في مصر يكمن إدمان سابق على ما يسمى بالأموال الساخنة، إذ تتدفق المحافظ المتقلبة إلى الأسهم والسندات التي يمكن أن تغادر بالسرعة التي تصل بها.

وعرضت مصر منذ فترة طويلة بعضاً من أعلى أسعار الفائدة الحقيقية في العالم من أجل جذب النقد الأجنبي اللازم لسد العجز. لكن ذلك ترك البلاد تحت عبء ديون مرهق.

وعلى مدى العقد الماضي، اضطرت مصر إلى تخصيص أكثر من نصف دخلها الضريبي لدفع الفوائد على ديونها. وفي الفترة من يوليو إلى سبتمبر من هذا العام، بلغت تكاليف الفائدة أكثر من 1.5 مرة ما جرى تحصيله من الضرائب، وفقا لبيانات وزارة المالية.

وكانت هذه الاستراتيجية مستدامة فقط طالما استمر رأس المال في التدفق. لكن عندما غزت روسيا أوكرانيا في عام 2022، لم تتوقف الأموال الساخنة فحسب، بل انعكست مع ارتفاع التضخم على الواردات الأكثر تكلفة من السلع الأساسية، من القمح إلى النفط. وانخفض صافي تدفقات استثمارات المحفظة إلى 3.8 مليار دولار في السنة المالية 2022 إلى 2023، من 21 مليار دولار في الفترة السابقة.

وتحاول مصر منذ ذلك الحين إعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح وجذب المستثمرين مرة أخرى إلى البلاد. لكن كلا من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ووكالة موديز لخدمات المستثمرين خفضتا التصنيف الائتماني لمصر في الأشهر الأخيرة، بسبب النقص المستمر في العملات الأجنبية والديون الباهظة التكلفة.

وقد حرمت هذه المخاطر مجتمعة - وارتفاع أسعار الفائدة العالمية - مصر من العملة الأجنبية التي تمس الحاجة إليها لدفع ثمن السلع الأساسية المستوردة وأجبرتها على تخفيض قيمة العملة.

ويشير الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي للعملة المصرية وسعر السوق الموازية إلى ضغوط متزايدة، مما يؤكد الحاجة إلى تخفيضات إضافية لقيمة العملة، حسبما كتب الاستراتيجيون في دويتشه بنك إيه جي، بما في ذلك كريستيان فيتوسكا، في مذكرة بتاريخ 6 ديسمبر.

وكتبوا: «من المرجح أن تجري جولة جديدة من تخفيض قيمة العملة بعد الانتخابات الرئاسية وقبيل الانتهاء من

مراجعات صندوق النقد الدولي في أوائل عام 2024».